المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

تقييم حالة

مؤشرات مختارة للأداء الأمني في سورية: مقارنة الربعين الأول والثاني واختبار تموز/ يوليو 2026

نوار شعبان

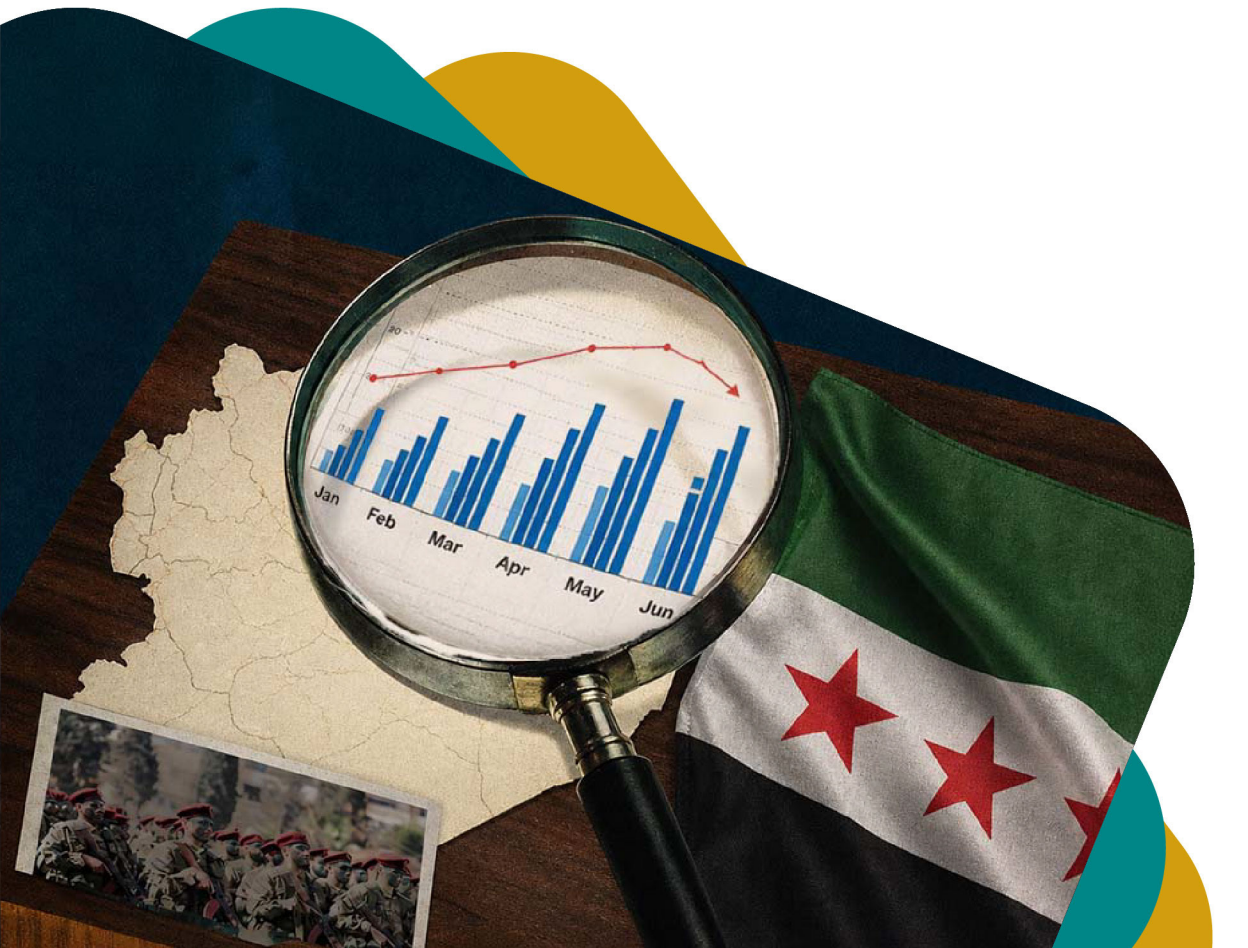

مؤشرات مختارة للأداء الأمني في سورية: مقارنة الربعين الأول والثاني واختبار تموز/ يوليو 2026

أغسطس /آب 2026

المحتويات

الملخص التنفيذي	1
مقدمة	2
أولًا: البناء المؤسسي بوصفه مدخلًا لا نتيجة أداء	4
ثانيًا: مكافحة تنظيم «داعش» بين الربعين الأول والثاني	6
ثالثًا: شبكات النظام السابق وحدود المقارنة	8
رابعًا: اعتراض السلاح المتجه إلى لبنان ومؤشرات رصد الممر	10
خامسًا: مكافحة المخدرات بين تحسّن الكشف وغموض الأثر	12
سادسًا: تموز/ يوليو بوصفه اختبارًا مستقلًا للأمن الحضري	14
خاتمة	15
ملاحق	16

ملخص تنفيذي

تبحث هذه الورقة في مدى تحسّن أداء الأجهزة الأمنية، في ملفات مختارة خلال الربع الثاني من عام 2026، مقارنة بالربع الأول، وأين ظهر هذا التحسّن، وهل انعكس في خفض التهديدات والخروقات، أم ظلّ محصورًا في زيادة المداهمات والضبطيات وسرعة الاستجابة؟ وتشمل المقارنة مكافحة تنظيم «داعش»، واعتراض السلاح المتجّه إلى لبنان، ومكافحة المخدرات، في حين تُقرأ شبكات النظام السابق ضمن حدود البيانات المتاحة، ويُعالج البناء المؤسسي بوصفه مدخلًا، ويُفصل تموز/ يوليو بوصفه اختبارًا للأمن الحضري.

تشير النتائج إلى تحسّن جزئي في القدرة على الوصول إلى خلايا وأهداف وشحنات محددة، مع تفاوت واضح في قوة الأدلة بين الملفات، حيث توسّعت العمليات ضد تنظيم «داعش»، وتعدّدت المحافظات التي شملتها، في حين بقيت البيانات المعلنة عن الربع الثاني متداخلة جزئيًا مع آذار/ مارس. وقد أظهر اختبار تموز/ يوليو أن سرعة كشف خلية تفجيرات دمشق جاءت أعلى من قدرة الوقاية قبل وقوع الهجمات، لذلك لا تدخل وقائع العاصمة مرّتين في الحساب، ولا تُستخدم لرفع تقييم ملف التنظيم وخفض تقييم الأمن الحضري في الوقت نفسه.

تدل عمليات ضبط السلاح والمخدرات على تحسّن قدرة الكشف واعتراض الشحنات قبل بلوغ وجهتها، ولكنها لا تكفي وحدها لإثبات انكماش التدفق أو تفكيك الممرات والشبكات. ويظلّ الوصول إلى الممولين والمستودعات والقيادات ومصادرة الأصول والنتائج القضائية هو المؤشر الأهم على الانتقال من ضبط الشحنة إلى تعطيل الشبكة. أما الجامعة السورية للعلوم الأمنية والتعيينات والاجتماعات المركزية، فتمثّل مدخلات مؤسسية يمكن أن تدعم الأداء لاحقًا، ويحتاج أثرها إلى بيانات عن التدريب والسلوك والمساءلة والممارسة الميدانية.

لا تقدّم الورقة متوسّطًا عامًا للأداء الأمني في سورية، لأن الملفات لا تغطي المجال الأمني كاملًا، ولأن وحدات المقارنة ومستويات الثقة ليست متساوية. وتعرض بدلًا منه درجات فرعية للملفات القابلة للمقارنة، مع دليل مختصر وفترة مرجعية ومستوى ثقة، وتترك الملفات التي لا تسمح بياناتها بحساب منضبط ضمن التقييم النوعي. وتخلص القراءة إلى وجود تقدّم في الاستجابة والتنسيق يفوق ما تحقّق في الوقاية والشفافية وقياس الأثر.

مقدمة

فرض سقوط النظام السابق على سورية إعادة بناء مؤسساتها الأمنية منذ عام 2025. وشملت هذه العملية دمج قوى جديدة وإعادة توزيع المسؤوليات، وإنشاء إدارات متخصصة، بالتوازي مع توسيع برامج التدريب. وبحلول نهاية العام، كانت وزارة الداخلية قد أعلنت إنشاء وحدات معنية بالأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر، إلى جانب حرس الحدود والأمن الدبلوماسي، وأعلنت تدريب عشرات الآلاف، وإعادة دمج أعداد من الضباط والعناصر المنشقين. وبدأت نتائج هذه الإجراءات تظهر خلال الربع الأول من عام 2026، مع اتساع المداهمات والعمليات الاستباقية ضد خلايا تنظيم «داعش» وشبكات المخدرات والتهريب، بعدما غلب على الأداء في المرحلة الأولى طابع الاستجابة للحوادث بعد وقوعها.

ينطلق التقييم من سؤال رئيس: هل تحسَّن أداء الأجهزة في الملفات المختارة، خلال الفترة من نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو 2026، مقارنة بالفترة من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس؟ وفي أي المجالات ظهر التحسّن؟ وهل ظهر انخفاض فعلي في التهديدات والخروقات؟ ويُعالج تموز/ يوليو بصورة مستقلة بوصفه اختبارًا لاحقًا للنتائج. ولا تشمل الورقة الجريمة الجنائية والعنف المجتمعي والانتهاكات المرتبطة بالأمن وأمن الحدود مع جميع دول الجوار، وأوضاع المناطق الخارجة عن السيطرة المركزية، ومستوى الثقة بين السكان والمؤسسات الأمنية، ولذلك تبقى نتائجها مقصورة على المؤشرات والملفات المحددة فيها.

يستخدم التقييم خمسة معايير متساوية الوزن. تقيس الوقاية درجة إحباط التهديد قبل وصوله إلى الهدف. وتقيس الاستجابة سرعة الانتقال من الحادث أو المعلومة إلى إجراء محدد ودقيق. ويقيس الوصول إلى الشبكات مقدار تجاوز المنفذ أو الناقل نحو الخلية والمستودع والقيادة والتمويل والأصول. ويقيس التنسيق انتظام العمل المشترك بين المؤسسات والمحافظات ودول الجوار. أما الشفافية والمتابعة القانونية، فتقيس وضوح تعريفات العملية والتوقيف والشبكة، ونشر مصير الموقوفين والإحالات والأحكام والفصل بين الاتهام الأولي والنتيجة القضائية.

تُمنح كلّ خانة صفرًا عند غياب دليل على التقدم أو ظهور تراجع، ونقطة واحدة عندما تكون النتيجة مختلطة أو تستند إلى واقعة محدودة، ونقطتين عندما يتكرر المؤشر في أكثر من واقعة متجانسة ويظهر أثره خلال الفترة المقارنة. وتتساوى أوزان المعايير الخمسة، لأن البيانات الحالية لا تسمح بإسناد أوزان مختلفة بصورة قابلة للتدقيق، ويصاحب كل مجموع مستوى ثقة مرتفع أو متوسط أو منخفض يرتبط بتنوّع المصادر واكتمال الفترة ووضوح النتيجة القضائية. يمتنع الحساب عندما تكون نقطة البداية غير متجانسة، أو تكون البيانات تراكمية أو متداخلة زمنيًا بصورة تمنع المقارنة.

تعتمد المادة بصورة أساسية على بيانات وزارة الداخلية السورية والمؤسسات الرسمية، وتُراجِعها من خلال المصادر الإخبارية ومصادر الباحث الخاصة. وتتعامل بحذر مع الحصائل التراكمية والفترات الزمنية المتداخلة، فلا تطرح الأرقام بعضها من بعض للوصول إلى نتائج لم تعلنها الجهة الأصلية. وتميز بين المعلومات الأولية التي تنشرها جهات التحقيق وما يثبت لاحقًا بحكم قضائي، وتفصل بين توقيف المشتبه بهم وإدانتهم. ويظل غياب بيانات دورية موحدة من أبرز القيود التي تواجه أي محاولة لإجراء تقييم دقيق ومستمر للأداء الأمني.

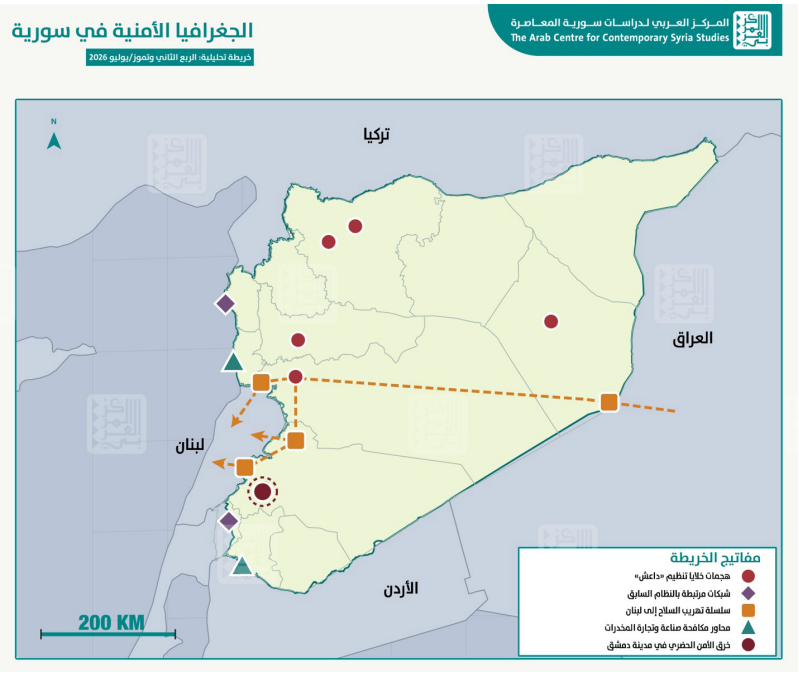

الخريطة (1): التوزع الجغرافي لمؤشرات الأداء الأمني ومسارات التهديد في سورية خلال الربع الثاني وتموز/ يوليو 2026

توضح الخريطة مو اقع الوقائع ومسارات التهديد المستخدمة في التحليل. وتمثل الدوائر خلايا تنظيم «داعش»، والمعينات شبكات مرتبطة بالنظام السابق، والمربعات مسارات السلاح، والمثلثات محاور مكافحة المخدرات، والدائرة المنقطة تفجيرات دمشق. ولا تُستخرج من الخريطة نتيجة عددية كلية.

أولًا: البناء المؤسسي بوصفه مدخلًا لا نتيجة أداء

انصبّ العمل خلال عام 2025 على إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية وفتح باب الانتساب وتوسيع التدريب، إلى جانب إنشاء إدارات لم تكن موجودة بصورتها الحالية. وقد وفّرت هذه الخطوات قاعدة أولية لإعادة تنظيم القطاع، ويظل وجود الهياكل في حد ذاته مدخلًا مؤسسيًا، ولا يعدّ دليلًا على تحسّن الممارسة. ويمكن قياس أثر هذا المسار لاحقًا من خلال جودة التدريب ومدونات السلوك وآليات المساءلة وسلامة إجراءات التوقيف والتحقيق وعدد الشكاوى ونتائج التقييم الميداني.

واصل الربع الثاني هذا المسار عبر عمليات أعلنت الجهات الرسمية أنها مشتركة بين وزارة الداخلية وجهاز الاستخبارات العامة وإدارة مكافحة الإرهاب. وقد يشير تكرار هذا النمط إلى تحسّن تبادل المعلومات، وقد يعكس ارتفاع مستوى التهديد أو توسع الإعلان الإعلامي عن العمليات، ولا تسمح البيانات المنشورة بحسم التفسير. ودخل الجانب القانوني ضمن خطاب التطوير حين بحث وزير الداخلية مع وفد أوروبي سبل التعاون في مجال حقوق الإنسان، بحضور المستشار القانوني والحقوقي في الوزارة[1]. ويمثّل اللقاء إشارة إلى اتجاه معلن، ويحتاج أثره إلى إجراءات قابلة للقياس في التوقيف والتحقيق واستخدام القوة.

في 5 تموز/ يوليو، صدر المرسوم رقم 146 القاضي بإحداث الجامعة السورية للعلوم الأمنية في دمشق، وضمّ كليات ومعاهد للعلوم الأمنية والأمن السيبراني ومركزًا للدراسات والبحوث[2]. ويفتح القرار مجالًا لتدريب مؤسسي أكثر استقرارًا، لكن قيمته العملية تتوقف على المناهج وكفاءة الكوادر وارتباط التأهيل باحتياجات الشرطة والتحقيق والأمن السيبراني والقانون وحقوق المحتجزين. ولهذا يمكن أن يُعدّ القرار مدخلًا قابلًا للاختبار في الفترات المقبلة، من دون منحه درجة أداء حالية.

أعادت التعيينات الصادرة في 19 تموز/ يوليو ترتيب عدد من المواقع الأمنية المركزية، وشملت إدارة مكتب الأمن الوطني ومعاونه ومعاون وزير الداخلية للشؤون الأمنية ورئاسة جهاز الاستخبارات العامة[3]. وقد تسهم هذه الترتيبات في تسريع تبادل المعلومات، ويصعب تقدير أثرها قبل اتضاح حدود الصلاحيات والفصل بين التنفيذ والتنسيق والرقابة. وتصبح دلالتها قابلة للقياس عندما تنعكس في إجراءات ثابتة ونتائج ميدانية وآليات مساءلة منشورة.

سبق التعيينات اجتماعٌ عقده وزير الداخلية مع قادة الأمن الداخلي في المحافظات في 11 تموز/

(1) وزير الداخلية يبحث مع وفد أوروبي آفاق التعاون في مجالات حقوق الإنسان، سانا، 18 حزيران/ يونيو 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https://shorturl.at/xbzS2

(2) الرئيس الشرع يصدر مرسومًا بإحداث الجامعة السورية للعلوم الأمنية في دمشق، الإخبارية السورية، 5 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 1 آب/ أغسطس 2026، https://shorturl.at/Qlbna

(3) الرئيس أحمد الشرع يصدر حزمة تعيينات جديدة في المؤسسات الأمنية، سانا، 19 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 1 آب/ أغسطس 2026، https://shorturl.at/CWxTg

يوليو، عقب تفجيرات دمشق، وتناول رفع الجاهزية ومستجدات الوضع الأمني[4]. ويدلّ توقيت الاجتماع على استجابة مركزية للخرق، ولا يكشف بمفرده عن وجود قنوات يومية مستقرة للإنذار وتبادل المعلومات. ويقاس التطور المؤسسي باستمرار هذه القنوات وبمراجعة الثغرات ونتائج التدريب والشكاوى والإجراءات الانضباطية، وليس بعدد الاجتماعات أو القرارات التنظيمية.

تُظهر الوقائع انتقال الاهتمام من إعادة تشكيل المؤسسات إلى التخصص والتنسيق، وتبقى المعلومات المتاحة غير كافية لقياس الأثر في الأداء اليومي. لذلك لا يدخل البناء المؤسسي في الحساب العددي لهذه الورقة، ويُحتفظ به خطًّا مرجعيًا للمتابعة في الفصول المقبلة، عندما تتوافر بيانات عن جودة التدريب ومدونة السلوك والرقابة والشكاوى والإحالات القضائية ونتائج التقييم الميداني.

(4) وزير الداخلية يستعرض مع قادة الأمن الداخلي بالمحافظات مستجدات الواقع الأمني، سانا، 11 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 8 آب/ أغسطس 2026، https://:shorturl.at/rWcbh

ثانيًا: مكافحة تنظيم «داعش» بين الربعين الأول والثاني

دخلت الأجهزة الأمنية عام 2026 في مواجهةٍ ضد تنظيم «داعش»، وكان التنظيم قد فقد القدرة على السيطرة المكانية، لكنه حافظ على خلايا نائمة قادرة على الحركة وتنفيذ هجمات مباغتة. وكانت السلطات السورية قد أعلنت في أيار/ مايو 2025 تفكيك خلايا تابعة للتنظيم في حلب وإدلب. ثم نفذت عقب تفجير كنيسة مار إلياس في حزيران/ يونيو عمليات في ريف دمشق، أسفرت عن توقيف عدد من المتهمين ومقتل عناصر آخرين[5]. وكشفت تلك العمليات عن تطور في تعقب الخلايا بعد تنفيذ هجماتها، لكنها أظهرت في الوقت نفسه أن التنظيم استطاع الوصول إلى هدف داخل العاصمة، قبل أن تتمكن الأجهزة من كشف الفاعلين.

توسعت الملاحقة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2026، إذ نفذت الأجهزة الأمنية نحو 61 عملية مداهمة، وأوقفت 71 شخصًا، في حين تبنى التنظيم 6 هجمات، معظمها في البادية والمناطق الطرفية[6]. وعكست هذه الحصيلة تحسنًا في جمع المعلومات والوصول إلى بعض القيادات الميدانية. ومع ذلك بقي التنظيم قادرًا على الاستفادة من المساحات التي يصعب ضبطها، ومن ضعف الحضور الأمني في بعض المناطق. هذا وازداد حجم العمليات خلال الربع الثاني، ففي 8 حزيران/ يونيو، أعلنت وزارة الداخلية توقيف 235 شخصًا خلال الأشهر الثلاثة السابقة: (198 سوريًا، و37 أجنبيًا). كما أعلنت تفكيك سبع خلايا في حماة وحلب ودير الزور وحمص ودمشق، وإحباط 7 عمليات[7].

تتداخل فترة الإعلان مع جزء من آذار/ مارس، لذلك لا تُستخدم الأرقام لحساب زيادة نسبية بين الربعين. يشير توزع العمليات على محافظات عدة إلى اتساع جغرافي في النشاط الأمني، مع بقاء احتمالين قائمين: تحسّن قاعدة المعلومات أو ارتفاع مستوى التهديد واتساع الحملات، وهو ما يخفض مستوى الثقة في المقارنة العددية.

امتدت الملاحقة إلى خلايا لوجستية وصانعي متفجرات وأفراد يتحركون داخل المدن. وظهر ذلك في العملية المشتركة التي نفذتها قوى الأمن الداخلي وجهاز الاستخبارات العامة في حلب والباب، يوم 28 تموز/ يوليو، حيث أعلنت السلطات توقيف عناصر وضبط متفجرات وعبوات وأسلحة[8]. وتشير العملية إلى الوصول إلى أدوات تنفيذ قبل استخدامها، وتُقرأ ضمن اختبار تموز/ يوليو، ولا تدخل في حساب الربع الثاني.

---

(5) الداخلية السورية تواصل ملاحقة داعش وفلول النظام.. أمن راسخ وخلايا تتساقط، سانا، 7 آب/ أغسطس 2026، شوهد في 10 آب/ أغسطس 2026، https://at.shorturl/Yq4fz

(6) الأداء الأمني في سورية خلال الربع الأول من عام 2026، نوار شعبان قباقيبو، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 21 نيسان/ أبريل 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https://com.tinyurl/4265x387

(7) الداخلية: توقيف 235 إرهابيًا من داعش خلال 3 أشهر، الإخبارية السورية، 9 حزيران/ يونيو 2026، شوهد في 4 آب/ أغسطس 2026، https://com.tinyurl/y3w7zsdr

(8) القبض على عناصر ينتمون لتنظيم داعش في حلب وريفها، سانا، 28 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 7 آب/ أغسطس 2026، https://com.tinyurl/v3smkcpv

في المقابل، حافظ التنظيم على قدرته على تنفيذ هجمات محدودة ضد أفراد ومواقع أمنية، في محافظات الرقة وريف دمشق وحلب والحسكة. وعلى الرغم من تراجعه العسكري وابتعاده عن استعادة السيطرة المكانية، احتفظ بخلايا لامركزية تستفيد من الفراغات الأمنية وصعوبات المرحلة الانتقالية[9]، ويكشف ذلك عن تغير طبيعة الخطر أكثر مما يدل على انتهائه، إذ تراجع حضور التشكيلات الكبيرة التي يسهل رصدها لصالح أفراد وخلايا صغيرة تستطيع التخفي والتحرك بكلفة محدودة.

وقدّم تموز/ يوليو الاختبار الأصعب لقدرة الأجهزة على حماية العاصمة، ففي 2 تموز/ يوليو وقع تفجير داخل مقهى قرب القصر العدلي في دمشق، وبلغت حصيلته النهائية عشرة قتلى و21 مصابًا[10]. وبعد خمسة أيام، وقع تفجيران قرب مبنى وزارة السياحة، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة 36 آخرين[11]. وفي 9 تموز/ يوليو، أعلنت السلطات القبض على أفراد الخلية المسؤولة عن تفجيري 7 تموز/ يوليو، ثم أوضحت في 13 تموز/ يوليو أن مراجعة تسجيلات المراقبة ونتائج التحقيق أثبتت ارتباط الخلية بتنظيم «داعش»[12].

أظهرت سرعة الوصول إلى الخلية تحسّنًا في جمع الأدلة والاستفادة من تسجيلات المراقبة وربط نتائج التحقيق بالمداهمات، غير أن نجاح الاستجابة بعد الهجوم لا يلغي ضعف الوقاية قبله، فقد وصلت عبوتان إلى محيط مبنى حكومي بعد أيام قليلة من تفجير آخر في وسط المدينة. ويكشف ذلك أن الأدوات التي حققت نتائج في البادية وملاحقة الخلايا خارج المدن لا تكفي وحدها لحماية العاصمة، حيث تحتاج البيئة الحضرية إلى مراقبة حركة المواد المتفجرة ومكوناتها وتحليل أنماط السلوك، إضافة إلى ربط قواعد البيانات والكاميرات وتطوير حماية الأهداف المحتملة من دون تحويل المجال العام إلى فضاء أمني مغلق.

يميل اتجاه ملف مكافحة تنظيم «داعش» في الربع الثاني إلى تحسّن جزئي في الاستجابة والتنسيق والوصول إلى الخلايا، وتبقى الثقة متوسطة إلى منخفضة، بسبب تداخل الفترة التي يغطيها إعلان حزيران مع آذار وغياب بيانات دورية عن الهجمات المحبطة والقيادات والتمويل ومصير الموقوفين. وتعرض المصفوفة في الملحق الدرجات الفرعية والأدلة التي استند إليها هذا الاتجاه.

(9) تصاعد عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في سورية بعد سقوط النظام.. بين اختبار الدولة واستراتيجية الاستنزاف، نوار شعبان قباقيبو، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 24 كانون الأول/ ديسمبر 2025، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https: / / shorturl.at/ dJN1E

(10) دمشق بين الخرق الأمني ورسائل الانفتاح: قراءة في تفجيرات تموز/ يوليو 2026، نوار شعبان قباقيبو، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 15 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https:/ / shorturl.at/ 3QX42

(11) وزيرا الصحة والسياحة والمستشار الإعلامي في رئاسة الجمهورية يتفقدون موقع تفجيري دمشق، سانا، 7 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https:/ / y2bhacfx .com.tinyurl

(12) الداخلية: التحقيقات تثبت مسؤولية خلية تابعة لتنظيم داعش عن تفجيرات دمشق، سانا، 13 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https:/ / Uae9c .at.shorturl

ثالثًا: شبكات النظام السابق وحدود المقارنة

كشفت هجمات الساحل المنسقة في آذار/ مارس 2025 عن طبيعة الخطر الذي واجهته الدولة في بداية المرحلة الانتقالية، فحينها تحركت مجموعات مسلحة في أكثر من منطقة في أوقات متقاربة، واستهدفت مواقع أمنية وعسكرية، مستفيدة من روابط محلية وبنى تركها النظام السابق[13]. اتخذ التهديد حينها شكلًا واسعًا ومباشرًا، وبدا أقرب إلى تمرّد مسلح ذي امتداد مناطقي، ولم يكن مجرد ملاحقة لأفراد أو تنفيذ عمليات توقيف متفرقة.

تبدل هذا النمط خلال الربع الثاني من عام 2026، ثم أصبح أكثر وضوحًا في تموز/ يوليو، حيث اتجهت معظم العمليات المعلنة نحو خلايا محدودة وأسماء معينة، ففي 19 نيسان/ أبريل، أعلنت قوى الأمن في ريف القنيطرة إحباط مخطط قالت إنه كان يستهدف زعزعة الاستقرار، وربطت الخلية بـ«حزب الله» وبجهات من النظام السابق[14]. أما في 28 تموز/ يوليو، فقد أعلنت قوى الأمن في اللاذقية تحييد عنصرين ينتميان إلى مجموعتين مسلحتين اتُّهمتا بزرع العبوات واستهداف الجيش والأمن، وأشارت إلى ضبط أسلحة وعبوات ناسفة خلال العملية[15]، ويمكن أن يُعدّ هذا التحول تراجعًا في قدرة الشبكات على تنفيذ تحرك واسع، واعتمادًا أكبر على خلايا صغيرة وصلات لوجستية محلية. إلا أن الوقائع المعلنة وحدها لا تكفي لإثبات انتهاء الشبكات أو انقطاع مصادر تمويلها.

وسلكت العمليات الأمنية مسارًا آخر يتعلق بملاحقة المتهمين بجرائم ارتُكبت خلال عهد النظام السابق، حيث ألقت السلطات القبض في 24 نيسان/ أبريل على أمجد يوسف، وهو متهم بارتكاب جرائم في حي التضامن بدمشق[16]. وتبع ذلك توقيف عشرة أشخاص من مسؤولي النظام السابق وضباطه في عمليات متفرقة أُعلنت يوم 17 حزيران/ يونيو[17]. ثم أعلنت السلطات في 15 تموز/ يوليو القبض على مسؤول سابق عن مستودعات السارين والتصنيع الكيميائي[18]. وتخدم هذه العمليات مسار كشف الجرائم والمساءلة، وقد تمنع بعض المطلوبين من الاستفادة من شبكاتهم

(13) اختبار الحقيقة والمساءلة: قراءة في تجربة لجنة تقصّي أحداث الساحل السوري، نوار شعبان قباقيبو، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 17 آب/ أغسطس 2025، شوهد في 1 آب/ أغسطس 2026، https://t.shorturl/JBMU6

(14) الأمن الداخلي بريف القنيطرة يحبط مخططًا تخريبيًا كان يستهدف زعزعة الاستقرار في المنطقة، سانا، 19 نيسان/ أبريل 2026، شوهد في 28 تموز/ يوليو 2026، https://t.shorturl/Uijvg

(15) الأمن الداخلي في اللاذقية يحيّد عنصرين من سرايا الجواد وسرايا الكميت، الإخبارية السورية، 28 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https://com.tinyurl/yu5xp4kp

(16) الداخلية تكشف تفاصيل القبض على أمجد يوسف بعد أشهر من الرصد والملاحقة، سانا، 24 نيسان/ أبريل 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https://t.shorturl/XFgSc

(17) الداخلية: القبض على 10 من فلول النظام البائد في عمليات أمنية متفرقة، سانا، 17 حزيران/ يونيو 2026، شوهد في 5 آب/ أغسطس 2026، https://t.shorturl/ZMl6i

(18) القبض على مسؤول مستودعات السارين والتصنيع الكيميائي زمن النظام البائد، سانا، 15 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 5 آب/ أغسطس 2026، https://t.shorturl/wNRdV

القديمة، ومع ذلك لا يشكّل القبض على متهم بجرائم ماضية دليلًا تلقائيًا على تفكيك خلية ناشطة أو إحباط تهديد أمني قائم.

يحتاج تقييم هذا الملف إلى فصل واضح بين نوعين مختلفين من القضايا، فالبيانات الرسمية تجمع أحيانًا بين الخلايا المسلحة والمتهمين بجرائم سابقة والعاملين سابقًا في أجهزة النظام تحت وصف واحد. ويؤدي ذلك إلى تضخيم أو إرباك صورة التهديد، ويجعل قياسَ نتائج العمليات أكثر صعوبة، فالتعامل مع خلية ناشطة يتطلب منع الهجوم، وكشف مصادر التمويل والسلاح والاتصالات، أما ملاحقة المتهمين بجرائم الماضي، فتحتاج إلى تحقيق قضائي يحفظ الأدلة ويصون حقوق المتهمين والضحايا وينتهي بمحاكمة عادلة.

لا تسمح البيانات المتاحة بمقارنة متجانسة بين الربعين الأول والثاني في هذا الملف، كما أن العودة إلى آذار/ مارس 2025 لا تعوض غياب سلسلة فصلية منتظمة. لذلك يمتنع التقييم الرقمي لشبكات النظام السابق، ويقتصر الاستنتاج على أن الوقائع المعلنة، خلال الربع الثاني وتموز، اتخذت شكل عمليات ضد خلايا وأفراد، مع بقاء حجم القيادة والتمويل والقدرة التنظيمية غير محسوم. ويظل الفصل بين التهديد المسلح الجاري وملفات جرائم الماضي شرطًا لأي قياس لاحق.

رابعًا: اعتراض السلاح المتجه إلى لبنان ومؤشرات رصد الممر

كشف عام 2025 عن استمرار استخدام الأراضي السورية لنقل الأسلحة والذخائر عبر مسارات تصل الداخل بالحدود اللبنانية، ففي كانون الأول/ ديسمبر، ضُبط 1250 لغمًا مع صواعقها في منطقة يبرود قبل نقلها إلى وجهة أخرى[19]. واتسع هذا النشاط خلال الربع الأول من عام 2026، عندما أعلنت السلطات إحباط شحنة كانت معدة للتهريب إلى لبنان. ضمّت الشحنة تسعة صواريخ «كونكورس»، و68 قذيفة «آر بي جي»، وقذيفتين من عيار 107 ملم، وخمس منصات إطلاق[20]، ويشير استمرار ضبط شحنات بهذا الحجم إلى بقاء شبكات قادرة على جمع الأسلحة ونقلها عبر الأراضي السورية.

وشهد الربع الثاني عمليات ضبط في نقاط تقع داخل مسار التهريب، حيث ضُبط في نيسان/ أبريل نحو ستة آلاف صاعق في منطقة النبك، ثم أحبطت قوى الأمن في ريف تلكلخ يوم 1 حزيران/ يونيو محاولة لتهريب صواريخ إلى لبنان[21]. وقد يشير اختلاف موقعي الضبط إلى امتداد المراقبة نحو مناطق التخزين والعبور، وقد يعكس تكرار نشاط الشبكات وتغيير طرقها، ولكن الوقائع المنفردة لا تسمح بحسم مدى السيطرة على الممرّ.

في 16 تموز/ يوليو، اكتسب الملف بعدًا أوسع، إذ أعلنت وزارة الداخلية ضبط شحنة أسلحة نوعية قادمة من العراق ومخفاة داخل صهريج لنقل المحروقات، وضمّت الشحنة -وفق بيان الوزارة- صواريخ بعيدة المدى وأسلحة مضادة للدروع وطائرات مسيرة. وأشارت التحقيقات الأولية إلى أنها كانت متجهة إلى «حزب الله» في لبنان[22]، على الرغم من أن الحزب نفى علاقته بالشحنة، في حين أعلنت السلطات العراقية فتح تحقيق في القضية[23]. لذلك بقي تحديد الجهة المستفيدة جزءًا من التحقيق الأولي، ولم يتحول إلى حقيقة قضائية مكتملة، وبعد خمسة أيام فقط ضبطت أمانة الجمارك في جديدة يابوس 226 قنبلة، كانت مخبأة داخل مركبة متجهة إلى لبنان[24].

---

(19) حمص.. الأمن الداخلي يحبط محاولة تهريب صواريخ إلى لبنان، الإخبارية السورية، 1 حزيران/ يونيو 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https://tinyurl.com/u2ked2zp

(20) الأداء الأمني في سورية خلال الربع الأول من عام 2026، نوار شعبان قباقيبو، مرجع سابق.

(21) حمص.. الأمن الداخلي يحبط محاولة تهريب صواريخ إلى لبنان، الإخبارية السورية، مرجع سابق.

(22) الداخلية تحبط شحنة أسلحة نوعية قادمة من العراق لصالح حزب الله، الإخبارية السورية، 16 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 5 آب/ أغسطس 2026، https://at.shorturl/H0bO6

(23) صهريج نفط ونفي حزب الله.. 5 أسئلة حول شحنة الأسلحة التي ضبطتها سوريا، الجزيرة نت، 16 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 1 آب/ أغسطس 2026، https://at.shorturl/ubqQf

(24) أمانة الجمارك في منفذ جديدة يابوس تضبط 226 قنبلة كانت متجهة إلى لبنان، الإخبارية السورية، 21 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 29 تموز/ يوليو 2026، https://at.shorturl/HN6Mv

تقترح هذه الوقائع مسارًا محتملًا يبدأ من مصدر شرقي ويمرّ بنقاط تخزين داخلية قبل الوصول إلى الحدود اللبنانية. وتظهر العمليات مشاركة جهات أمنية وجمركية وفق موقع الضبط، كما تكشف عن تنوع الشحنات بين الصواعق والصواريخ والطائرات المسيرة والقنابل. ويبقى تحويل هذه الصورة إلى إثبات عن تفكيك الممر مرتبطًا ببيانات عن الموقوفين والمستودعات والوسطاء والممولين والامتدادات خارج سورية. ويشير تكرار ضبط الأسلحة إلى تحسّن في قدرة الكشف، ويشير في الوقت نفسه إلى استمرار نشاط النقل وتكيف أساليب الإخفاء. ولا توضح البيانات المنشورة ممولي العمليات والوسطاء أو نتائج الملاحقة أمام القضاء، لذلك لا يمكن الاستناد إلى عمليات الضبط وحدها للقول إن ممرات التهريب أُغلقت أو إن الشبكات التي تديرها تفككت.

يميل الملف إلى نتيجة مختلطة تجمع بين تعدد نقاط الاعتراض وبقاء الشبكات ومحدودية المعلومات عن بنيتها ونتائجها القضائية. وتبقى الثقة في التقييم منخفضة بسبب اعتماد المقارنة على وقائع متفرقة وغياب حصيلة موحدة للربعين، إضافة إلى بقاء بعض نسب الشحنات إلى الجهات المستفيدة ضمن التحقيق الأولي والنفي المتبادل.

خامسًا: مكافحة المخدرات بين تحسّن الكشف وغموض الأثر

بدأ تفكيك اقتصاد الكبتاغون خلال عام 2025 باستهداف المصانع والمستودعات التي عملت برعاية النظام السابق، وذكرت وزارة الداخلية لاحقًا أن عمليات ذلك العام شملت أكثر من 14 معملًا ومستودعًا، إضافة إلى كميات كبيرة من المواد الأولية والحبوب المخدرة والحشيش، وأفادت بيانات أممية بتعطّل جانب واسع من الإنتاج الصناعي السابق[25]. ومع تراجع دور المصانع الكبيرة، تغيرت طبيعة التحدي، فلم يعد الملف مقتصرًا على تفكيك مواقع إنتاج معروفة، بل امتد إلى مخزونات متبقية وشبكات أكثر مرونة ومسارات تهريب إقليمية.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2026، أعلنت الجهات المختصة تنفيذ نحو 205 عمليات، وإحباط 250 محاولة تهريب، وتفكيك 27 شبكة، وضبط أكثر من عشرة ملايين حبة كبتاغون، و1.046 طن من الحشيش[26]. توفر الفترة المحددة أساسًا أوليًا للمقارنة، مع ضرورة التمييز بين «العملية» و«محاولة التهريب» وتحديد مقدار التداخل بينهما قبل بناء نسب تغير دقيقة.

شهد الربع الثاني عمليات مشتركة ووسائل تهريب متغيرة. ففي 9 نيسان/ أبريل أُحبطت بالتنسيق السوري الأردني محاولة لتهريب نحو 943 كيلوغرامًا من مادة الكبتاغون عبر معبر جابر، ثم ضُبط في 14 أيار/ مايو نحو 142 ألف حبة، كانت معدة للنقل بواسطة مناطيد مزودة بأنظمة تتبع[27]. وأُعلن في 20 أيار/ مايو عن مصادرة نحو 25 مليون حبة، ثم فككت الجهات المختصة في طرطوس يوم 5 حزيران/ يونيو شبكة، وضبطت مليوني حبة إضافية[28]. وتشير الوقائع إلى تحسن الكشف والتعاون، ويظل ارتفاع عمليات الضبط قابلًا لتفسير آخر يرتبط بزيادة التدفق.

وفي 26 حزيران/ يونيو، قدمت إدارة مكافحة المخدرات حصيلة تراكمية منذ سقوط النظام بلغت 1550 عملية، وتفكيك 90 شبكة دولية، وإغلاق 17 معملًا، وشملت المضبوطات 697 مليون حبة كبتاغون، و15 طنًا من الحشيش، و221 طنًا من المواد الأولية[29]. وتوضح هذه الحصيلة حجم الجهد المبذول منذ بداية المرحلة الانتقالية، من دون أن تمثل نتائج الربع الثاني وحده، ولهذا لا يصحّ طرح أرقام الربع الأول منها لاستخراج نتيجة فصلية لم تعلنها الإدارة، ولا سيما أن الفروق قد ترتبط

(25) تعطيل واسع لتصنيع الكبتاغون في سوريا وتعاون عربي يحقق أرقاما غير مسبوقة في الضبط، الأمم المتحدة، 22 كانون الأول/ ديسمبر 2026، شوهد في 7 آب/ أغسطس 2026، https:/ / at.shorturl/ MxeSc

(26) الأداء الأمني في سورية خلال الربع الأول من عام 2026، نوار شعبان قباقيبو، مرجع سابق.

(27) الداخلية تعلن إحباط محاولة نوعية لتهريب كمية كبيرة من الكبتاغون إلى الأردن، الإخبارية السورية، 14 أيار/ مايو 2026، شوهد في 4 آب/ أغسطس 2026، https:/ / at.shorturl/ KZ6yM

(28) وزارة الداخلية: تفكيك شبكة إجرامية في طرطوس وضبط 2 مليون حبة كبتاغون معدة للتهريب، سانا، 5 حزيران/ يونيو 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https:/ / at.shorturl/ iPnWJ

(29) في اليوم الدولي لمكافحة المخدرات.. سوريا تنتقل من بؤرة للكبتاغون إلى شريك في مكافحته، سانا، 26 حزيران/ يونيو 2026، شوهد في 6 آب/ أغسطس 2026، https:/ / at.shorturl/ cW946

بتعريف العملية أو توقيت تسجيل الضبطيات وطريقة احتساب الشبكات.

وقدمت أرقام تموز/ يوليو صورة زمنية أكثر دقة، إذ أعلنت الوزارة تنفيذ 48 عملية، وتفكيك ثلاث شبكات دولية، وضبط 7,141,917 حبة كبتاغون، و1190 كيلوغرامًا من الحشيش ومواد أخرى[30]. وهي حصيلة تؤكد استمرار نشاط شبكات المخدرات بعد الضربات التي استهدفت المصانع والمخزونات خلال عام 2025، ويقاس الأثر بقدرة العمليات على خفض الإنتاج، ورفع كلفة التهريب، وتقليص التوافر في أسواق الوجهة والوصول إلى مصادر التمويل والأصول. ويبقى حجم المضبوطات مؤشرًا على الكشف والتدفق معًا.

يميل ملف مكافحة المخدرات إلى تحسن جزئي في الوقاية والتنسيق والوصول إلى شبكات، وتظل الثقة متوسطة، بسبب غياب حصيلة مستقلة للربع الثاني ومؤشرات تقيس حجم الإنتاج والأسعار والتوافر في أسواق الوجهة ومصادرة الأصول والأحكام القضائية. لذلك تعبّر الدرجة الواردة في الملحق عن أداء عملياتي في الكشف والتعاون، ولا تعبر عن انكماش مثبت لسوق المخدرات.

(30) وزارة الداخلية تكشف حصيلة مكافحة المخدرات خلال تموز، الإخبارية السورية، 1 آب/ أغسطس 2026، شوهد في 9 آب/ أغسطس 2026، https://shorturl.at/hykfR

سادسًا: تموز/ يوليو بوصفه اختبارًا مستقلًا للأمن الحضري

جمع شهر تموز/ يوليو بين استمرار العمليات في الملفات المختلفة، واختبار صعب للوقاية داخل العاصمة عقب تفجير 2 تموز/ يوليو ثم تفجيرات 7 تموز/ يوليو. ويكشف تقارب الحادثين أن تعدد المداهمات والضبطيات خارج المدن لا يقدّم وحده مقياسًا كافيًا لحماية البيئة الحضرية، وأن حدثين لا يسمحان بالحكم على مجمل الأمن الحضري، في غياب بيانات أوسع عن الجريمة والبلاغات والدوريات وحماية المنشآت والثقة العامة.

يكشف هذا التباين اختلاف طبيعة العمل الأمني بين الأطراف والمدن، فالملاحقة في البادية والمناطق الحدودية تعتمد غالبًا على معلومات حول مخازن وتحركات ومسارات تهريب يمكن مراقبتها، في حين تستطيع خلية صغيرة داخل المدينة التحرك بين السكان واستخدام كمية محدودة من المواد، لاستهداف مكان مفتوح ضمن الحركة اليومية. ولهذا لا يوفر تكثيف الحواجز والانتشار الأمني حماية كافية، إذ تتطلب الوقاية ربط تسجيلات المراقبة بالبلاغات وقواعد البيانات ومتابعة المواد مزدوجة الاستخدام وتحديد مستوى حماية كل هدف وفق درجة الخطر، إلى جانب بناء شرطة قادرة على التعاون مع السكان، من دون أن تتحول إجراءاتها إلى مصدر للخوف أو العزلة.

أظهرت الاستجابة لتفجيرات 7 تموز/ يوليو وجود قدرةٍ على الانتقال من مسرح الجريمة إلى مشتبه بهم خلال أيام، بالاستفادة من تسجيلات المراقبة والمداهمات. ولكن ذلك لا يساوي نجاحًا في الوقاية، ويحتاج تحويل التحقيق إلى تعلّم مؤسسي إلى تحديد مسار وصول العبوات والثغرات التي سمحت بتقارب الهجمات وإجراء مراجعة مهنية محدودة لا تمس سرية التحقيق وتساعد على تصحيح الإجراءات.

لا تختصر تفجيرات دمشق مجمل الأداء خلال الشهر، ولا تُعوّض العمليات الجارية في المحافظات الأخرى فجوة البيانات الخاصة بالمدن. وتشير الوقائع إلى فاعلية أعلى عندما يتوافر هدف أو موقع محدد، وإلى قدرة أقل على اكتشاف الخلية الصغيرة قبل انتقالها من التحضير إلى التنفيذ. ويحتاج التقييم اللاحق إلى بيانات عن زمن الاستجابة الإسعافية والبلاغات وحماية المنشآت وانتشار الدوريات ومراجعات ما بعد الحوادث.

يُعرض الأمن الحضري بوصفه اختبارًا نوعيًا مستقلًا، ولا يدخل في الحساب العددي، لكيلا تحتسب تفجيرات دمشق مرتين ضمن ملف تنظيم «داعش» وضمن الأمن الحضري. وتجمع نتيجة الاختبار بين سرعة التحقيق وضعف الوقاية، من دون تعميمها على مجمل المدن السورية أو على معدلات الجريمة التي لا تغطيها هذه الورقة.

خاتمة

تشير المقارنة المتاحة إلى تحسّن جزئي في بعض جوانب الأداء العملياتي، ولا سيّما الاستجابة والتنسيق واعتراض التهديدات عند توافر معلومة محددة. ويظلّ الحكم متفاوت الثقة، لأن بيانات مكافحة تنظيم «داعش» تتداخل زمنيًا، وبيانات المخدرات تمزج بين حصائل فصلية وتراكمية، ووقائع تهريب السلاح متفرقة، ولا تتوافر سلسلة متجانسة لشبكات النظام السابق.

أظهر اختبار تموز/ يوليو أن تطور التحقيق تقدّم بوتيرة أسرع من الوقاية داخل العاصمة، ويدلّ استمرار ضبط شحنات السلاح والمخدرات على بقاء شبكات النقل، وعلى قدرتها على تغيير الطرق ووسائل الإخفاء. ويزيد غياب البيانات الفصلية والقضائية صعوبة التمييز بين تحسّن قدرة الأجهزة على الكشف وارتفاع مستوى التهديد أو التدفق.

يتطلب تحسين الأداء والقدرة على تقييمه نشر حصيلة أمنية فصلية، تعتمد تعريفات ثابتة للعملية والتوقيف والشبكة والمحاكمة، وتفصل بين المشتبه به والمدان، وبين الخلية الناشطة المرتبطة بالنظام السابق والمتهم بارتكاب جرائم في الماضي، مع توضيح المستوى الذي وصلت إليه كل عملية، هل توقفت عند المنفذ أو الناقل أم امتدت إلى القيادة والتمويل والبنية اللوجستية؟ حيث يعزز ذلك الشفافية، ويساعد القيادة الأمنية في تحديد الأدوات التي تحقق أثرًا دائمًا.

تحتاج حماية المدن إلى مسار أكثر تخصصًا، يجمع الشرطة والأمن الجنائي ومكافحة الإرهاب والسلطات المحلية، ويستند إلى مراجعة الثغرات التي سمحت بوقوع الحوادث، وإلى ربط الكاميرات بالبلاغات وقواعد البيانات، وتتبع مكونات المتفجرات وإنشاء قنوات ثقة تشجع السكان على الإبلاغ، على أن تنظم هذه الإجراءات قواعد قانونية واضحة تحول دون التوسع غير المنضبط في المراقبة والتوقيف.

ويقتضي تقييم جهود مكافحة تهريب السلاح والمخدرات انتقال التقارير من تعداد المضبوطات إلى تتبع ممولي الشحنات ومستودعاتها وخطوط نقلها، ومصادرة أصول الشبكات، وتحديد درجة تفكك طرقها أو تغيرها، ويتيح الفصل بين الخطر المسلح لشبكات النظام السابق وجرائم الماضي توجيه الموارد نحو التهديد القائم، مع الحفاظ على استقلال مسار العدالة والمساءلة.

تخلص الورقة إلى تقدّم غير متوازن في الملفات المختارة، مع أدلة أقوى على العمليات المشتركة وسرعة الاستجابة من الأدلة المتاحة على انخفاض التهديدات وتفكيك الشبكات واستقرار الممارسة المؤسسية. ولهذا لا تُستخدم حصيلة عددية عامة للأداء الأمني في سورية، بل تُقرأ الدرجات الفرعية مع فترات المقارنة ومستوى الثقة وحدود المصدر، ويظل التحول الهيكلي مرتبطًا بتراجع الخروقات ووضوح المسار القضائي وظهور أثر قابل للقياس للمؤسسات الجديدة.

ملاحق

ملحق (1): مصفوفة التقييم المعياري

تقتصر الدرجات على ثلاثة ملفات تسمح بياناتها بمقارنة اتجاهية بين الربعين الأول والثاني. ويظهر داخل كل خانة تقدير المعيار والدليل المختصر، ويعكس مستوى الثقة تنوّع المصادر واكتمال الفترة ووضوح النتيجة القضائية. ولا يُحسب متوسط عام بين الملفات.

الجدول (1): درجات المعايير الفرعية وفترة المقارنة ومستوى الثقة

الملف	فترة المقارنة وحدودها	الوقاية	الاستجابة	الوصول إلى الشبكة	التنسيق	الشفافية والمتابعة القانونية	المجموع	مستوى الثقة
تنظيم "داعش»	الربع الأول/ الثاني: إعلان حزيران يشمل جزءًا من آذار، وتموز خارج الحساب	إحباطات معلنة مع تداخل زمني النتيجة: 2	عمليات متعددة المحافظات واستجابة دقيقة النتيجة: 2	خلايا وأدوات من دون بيانات عن القيادة والتمويل النتيجة: 1	عمليات مشتركة متكررة النتيجة: 2	حصائل منشورة من دون مسار قضائي دوري النتيجة: 1	10 /8	مرتفع
السلاح المتجه إلى لبنان	وقائع الربع الأول والثاني: لا توجد حصيلة فصلية موحدة، وتموز اختبار لاحق	ضبطيات قبل بلوغ الوجهة النتيجة: 2	تدخلات معلنة من دون بيانات زمن الاستجابة النتيجة: 1	شحنات ونقاط عبور من دون ممولين وقيادات النتيجة: 1	أمن وجمارك من دون آلية معلنة ثابتة النتيجة: 1	نتائج قضائية غير منشورة ونسب أولية للجهة المستفيدة النتيجة: 0	10 /5	متوسط إلى منخفض

مكافحة المخدرات	الربع الأول/ الثاني: بيانات الربع الثاني غير مكتملة وبعض الحصائل تراكمية	اعتراضات متكررة قبل العبور النتيجة: 2	عمليات واسعة من دون قياس لزمن الاستجابة النتيجة: 1	شبكات ومضبوطات من دون بيانات كافية عن الأصول والتمويل النتيجة: 1	تعاون معلن مع الأردن والعراق النتيجة: 2	بيانات كمية مع نقص في الأحكام ومصادرة الأصول النتيجة: 1	10 /7	متوسط

استُبعدت شبكات النظام السابق من الحساب، لغياب سلسلة متجانسة للربعين، واستُبعد الأمن الحضري لأن تموز/ يوليو اختبار مستقل، ولأن إدخاله سيكرر أثر تفجيرات دمشق، كما استُبعد البناء المؤسسي لأن القرارات والتعيينات مدخلات لا نتائج أداء. ويظل تقييم هذه الملفات نوعيًا إلى أن تتوافر بيانات قابلة للمقارنة.

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Center for Contemporary Studies